

# المعجم العلمي المختص

## ( المنهج والمصطلح ) (\*)

د. جواد حسني سماعنه (\*\*)

شكل مجموعات مصطلحية (قوائم. معاجم مختصة. مسارد..).

تأسياً على هذه الأهمية لمفهوم التقييس فإن توحيد منهجية وضع المصطلح العلمي العربي يبدو أمراً ضرورياً ومطلوباً سواء في وضع المصطلحات أو في إعداد المعاجم المختصة التي تتطلب منهجين أساسيين في تأليفها:

(1) منهجية موحدة لوضع المصطلحات، اختياراً وترجمة وتعريباً وما إلى ذلك مما يرد تحت لواء النظرية العامة لعلم المصطلحات (General Theory of Terminology) ((GTT)) على غرار ما يصدر تبعاً عن المنظمة الدولية للتقييس (إيزو) من مواصفات مصطلحية مقيّسة كالتوصية (R 704) بعنوان: مبادئ التسمية. (3)

(2) منهجية معجمية خاصة بتصنيف المعاجم المتخصصة في سياق ما يعرف بالصناعة المعجمية (Terminography) وقد صدر في شأنها عن المنظمة الدولية للتقييس العديد من التوصيات واللواصفات، كالتوصية (R 919) بعنوان: دليل تحضير المعجم المصنّف (أ).

وسأحاول في هذا البحث أن أتبيّن حدود هاتين القضيتين في المعجم العلمي العربي للمختص، وصفاً وتحليلاً وتقياً وتقيماً، في عجلة يفرضها الوقت المخصص في مثل هذه المناسبات، وذلك نظراً لما للمعجم المختص من أهمية خاصة في المكتبة المصطلحية العربية والدولية.

[2] المعجم المختص

[1] توطئة

إن أي بحث علمي لا يقوم على منهج محدد هو بلا شك ركام غث من المعلومات لا يربط بينها رابط ولا تفضي إلى النتائج المرجوة من هذا البحث. والظاهرة المصطلحية هي أكثر من مجرد بحث. وعلى هذا الأساس فإن معالجتها تحليلاً واستقصاءً وتأليفاً. لا تحتاج فقط إلى منهج (أو منهجية) كما هو معروف لدى الجميع ولكن إلى توحيد مبادئ هذه المنهجية بكل وسائلها المتاحة وإيجاد ما لم يوجد منها بعد.

يستعمل في بعض مراكز المصطلحات الدولية لهذا الغرض مصطلح التقييس (Standardization) ويعرفه كريستيان جالينسكي (CH. Galinski) بأنه: اعتماد قواعد محددة في اختيار المصطلحات ووضعها وترجمتها، واعتمادها كذلك في توحيد وتمييز بلدي المصطلحية ومناهجها. (4)

ويذكر هيلموت فيلبر (H. Felber) نوعين من مظاهر التقييس المصطلحي، وهما: (2)

(أ) تقييس مبادئ ومناهج وضع المصطلحات، أي تنميط قواعد العمل ممارسة وتطبيقاً (النظرية الخاصة لعلم المصطلحات) (Terminography) بما تشتمل عليه من معاجم مختصة وبنوك مصطلحات وما إلى ذلك.

(ب) تقييس (أو تنميط) المصطلحات ذاتها فرادى كانت أو في

(\*) نص المداخلة التي تقدم بها الباحث إلى ندوة توحيد منهجية وضع المصطلح العلمي: (دمشق: 25-28 أكتوبر 1999).

(\*\*) حبير، مكتب تسويق التعريب..

## [1.2] تعريف المعجم المختص

المعجم المختص بصورة عامة هو كتاب يتضمن رصيماً مصطلحياً لموضوع ما، مرتباً ترتيباً معيناً، ومصحوباً بالتعريفات الدقيقة الموجزة، ومعزراً - ما أمكن - ببعض الوسائل البيانية المرافقة (كشافات، سياقات، صور، جداول...) التي تساعد على توصيل المفهوم إلى المتلقي بأفضل صورة ممكنة.

ويتميز المعجم المختص عن المعجم العام بأن هذا الأخير يعتمد على جمع الألفاظ اللغوية العامة بلا استثناء، بينما يُعنى المعجم المختص بمصطلحات موضوع خاص (فيزياء، طب، فضاء، نبات، جيولوجيا... الخ).

وفي ذلك، يرى جان ساجر وأن راى وجي رونديو وغيرهم من علماء المصطلح المحدثين أن المصطلحي عادة ما ينطلق من المفهوم (Concept) لتمييز الكلمة استناداً إلى المقارنة الأونوماسيولوجية بينما يقوم عمل المعجمي اللغوي، بعكس ذلك، أي بالانطلاق من الألفاظ أولاً تمهيداً لشرح دلالاتها ومعانيها اعتماداً على المنهج السيماسيولوجي<sup>(5)</sup>.

يقول جي رونديو في ذلك:

((في المصطلحية، فإن المسألة ليست معرفة مدلول شكل لساني ما، و لكن المفهوم المحدد بشكل واضح والعلامة اللسانية التي تمثله. ينطلق المصطلحي، بخلاف الإجراءات المعجمية التي يتبعها المعجمي، من المفهوم ليتساءل بعد ذلك عن اسمه<sup>(6)</sup>)).

و قد قادت هذه الملاحظات إلى الفصل التام بين المعجمين العام والمختص فبات من المؤكد أنهما يتمايزان تبعاً لما يلي<sup>(7)</sup>:

- (1) تغطية المعجم العام أكبر عدد ممكن من مفردات اللغة، بينما يتقيد المعجم المختص بعدد معين من الألفاظ (المصطلحات) المنتمجة إلى موضوع علمي معين.
- (2) تمثيل المعجم العام كل فروع المعرفة بون التعمق في جمع ألقاظها،

فيما يعالج المعجم المختص قسماً واحداً منها.

(3) خدمة المعجم العام معظم القراء والمهتمين، بينما يستهدف المعجم المختص قارئاً بذاته كما في حالة المعجم الطبي، والمعجم الزراعي، والمعجم الهندسي وهلم جرا.

[2.2] المعجم العلمي العربي التراثي المختص .

[1.2.2] الرسائل اللغوية ومعاجم الموضوعات

تضمنت حركة التأليف المعجمي في التراث العربي القديم إعداد المعاجم العلمية المختصة تحت تأثير التطور اللغوي و حركة الترجمة و التأليف بين القرنين الثالث و الخامس الهجريين على وجه الخصوص. وقد وصلت بعض المعاجم المختصة حدّاً من النضج لم يصل إليه الكثير من المعجمات العلمية المختصة الحديثة، خاصة في مجال الطب و النبات و الأدوية المفردة و المركبة (أي الصيدلة).

وكان ثمة نوع من التأليف اللغوي أقرب إلى المعاجم المختصة منه إلى معاجم اللغة العامة، يُدعى (معاجم الموضوعات) التي ألفت على غرار (الرسائل اللغوية) المصنفة في ألفاظ موضوع ما من موضوعات المعرفة العامة. ومن ذلك ما صُنّف في موضوعات: خَلَقَ الإنسان، و خَلَقَ الحيوان، والحرب والقتال والأدوات المستعملة فيهما، و في النبات. وقد ألفت في هذه الموضوعات عدد غير قليل من أئمة اللغة القدامى كالكسائي (216 هـ) وأبي عبيد الهروي (224 هـ) و ابن السكيت (244 هـ)<sup>(8)</sup>.

وكان قد نهض بفضل هذا النوع من التأليف نوع آخر من المعاجم وهو معجم الموضوعات الذي يجمع بين طابع الرسالة اللغوية و المعجم المختص.

وترجع فكرة إعداد الرسالة اللغوية و معجم الموضوعات إلى العلماء العرب الذين أحرزوا في تأليفهما قصب السبق مقارنة بالأمم الأخرى.<sup>(9)</sup>

الترجمة والتأليف العلمي وهما من جملة العوامل التي سارعت كثيراً في بلورة وعي صريح وواضح بأهمية المصطلح إنتاجاً وترجمة وتعريباً. وقد أمكننا تعقب ثلاثة أنماط معجمية مما ينتمي إلى المعجم العلمي المختص في المكتبة المصطلحية العربية القديمة. وهي: على الوجه التالي:

#### (1.2.2.2) معاجم موسوعية اصطلاحية

ويضم هذا النوع من المعاجم رصيماً مصطلحياً واسعاً لموضوعات معرفية متنوعة وهو السبب الذي دعانا إلى وصفها بالموسوعية، ومن أهمها:

(أ) مفاتيح العلوم للخوارزمي (ت380هـ) الذي يعد أول معجم علمي متخصص في التراث العربي. ويشتمل على مصطلحات موضوعات متنوعة في مجالات العلوم الإنسانية والعقلية وعلوم العجم من فلسفة وطب وهندسة وفلك وكيمياء وميكانيكا وما إلى ذلك.

(ب) المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم لأبي منصور الجواليقي (-540هـ).

(د) التعريفات للجرجاني (-816هـ)

(ج) الكليات للكفوي (-1094هـ)

(هـ) كشاف اصطلاحات الفنون للتهاوني (ق12هـ)

#### (2.2.2.2) - معاجم فنية مختصة

وهي ضرب من المعاجم مصطلحاتها في حالة وسط بين الطابع اللغوي والطابع العلمي مما يمكن نعتة بالفني، ومن ذلك:

(أ) كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية لأبي حاتم الرازي (-332هـ)

(ب) المبين في شرح ألقاظ الحكماء والتكلمين لسيف الدين

الآمدي (-631هـ)

(ج) معجم اصطلاحات الصوفية لعبد الرزاق الكاشاني (-730هـ).

#### (3.2.2.2) معاجم علمية مختصة

وهي أرقى ما وصلت إليه حركة التأليف للمعجمي المختص في

إن أهمية هذا الضرب من التأليف المعجمي المختص تعود إلى طريقة تبويب الألفاظ وإلى طبيعة المعجم الذي يضم مجموعات من المفردات بحسب حقولها الدلالية ووحدة حقول المفاهيم التي يدعو إليها علماء المصطلح المحدثون.

ومن معاجم الموضوعات هذه: (الغريب المصنف) لأبي عبيد الهروي (-224هـ)، و(كنز الحفاظ في تهذيب الألفاظ لابن السكيت) للتبريزي (-502هـ)، و(أدب الكاتب) لابن قتيبة الدينوري (276هـ)، و(الألفاظ الكتابية) للهمذاني (320هـ)، و(جواهر الألفاظ) لقدامة بن جعفر (-337هـ)، و(فقه اللغة وسر العربية) للثعالبي (-429هـ)، و(المخصص) لابن سببر (-458هـ) و(نظم الغريب في اللغة) للرعي الوحاظي (615هـ). الخ.

وقد اتخذت هذه المعاجم مصادر أصيلة في تأليف المعاجم العلمية المختصة فيما بعد، مما يستدعي ضرورة التعمق في هذا النوع من المعجمات نظراً لاشتمالها على حقول لفظية على جانب كبير من الدقة والوعي بفكرة الدلالة والمفهوم. لننظر في الفصل السادس عشر من معجم الثعالبي (فقه اللغة وسر العربية) المعنون بـ (أدواء تدل على نفسها بالانتساب إلى أعضائها) والذي يقع في الباب السادس عشر الخاص بالأمراض والأدواء. يقول الثعالبي: ((العَضْدُ وجع العضد، القَصْرُ وجع القَصْرَة، الكَبَادُ وجع الكبد، الطَّحْلُ وجع الطحال، المَثْنُ وجع المثانة، رجل مصدور يشتكى صدره، ومبطنون يشتكى بطنه، وأثْفُ يشتكى أنفه... وهلم جرا) <sup>(10)</sup>.

لقد جمعت هذه المعاجم من دقة الاستخبار والنقل الأمين عما سبقها من المؤلفات ما جعلها حقاً مصادر أصيلة يمكن استثمارها في وضع المصطلح الحديث.

#### [2.2.2] المعاجم العلمية المختصة

تنوع التأليف المعجمي العلمي التراثي المختص تنوعاً كبيراً لعدة عوامل أهمها تطور النشاط اللغوي وازدياد حركة

لها حتى بات لكل علم معاجمه ولكل فرع داخل هذا العلم أو ذاك معاجم يصعب حصرها إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التنوع في التأليف المعجمي من معاجم وموسوعات علمية ومسارد وكشافات وقوائم مصطلحية؛ فثمة في الواقع كشافات بيبليوغرافية حاول أصحابها أن يحصوا ما صدر من المعاجم المختصة الحديثة. ومنها:

- بيبليوغرافيا المعجمات العربية لوجدي رزق غالي وحسين نصار (القاهرة: 1971).

- بيبليوغرافيا المعاجم المختصة لعلي القاسمي وجواد حسني سماعه نشرت في العديدين (20-21) من (اللسان العربي) وتضم أكثر من سبع مائة مصدر معجمي ما بين معجم وقائمة مصطلحية.

وترجع غزارة التأليف المعجمي، بطبيعة الحال، إلى كثرة المصطلحات التي يطرد رصيدها ازدياداً يوماً بعد يوم على إثر تسارع وتيرة العلوم الحديثة في القرن العشرين وما صاحبها من اكتشافات ومفاهيم مستحدثة.

وقد ساهم هذا الوضع في تطور علم المصطلح الحديث الذي ترعرع في أحضان عدد من الجامعات الغربية وفي العديد من مراكز البحث العلمي للمصطلحي والجمعيات المعجمية، بعد أن كان عالمة على غيره من العلوم كاللسانيات وعلم المعجم العام مثلاً.

تبعاً لذلك، يصنف اللغويون المحدثون مباحث علم المعجم في صنفين كبيرين، الأول: نظري ويسمى المعجمية النظرية أو علم المفردات (Lexicology) والثاني: تطبيقي وهو الصناعة المعجمية (أو القاموسية)، Lexicography والمبحثان يختصان بمفردات اللغة الطبيعية لا المصطلحات مفردة أو مركبة.

يقابل المعجمية العامة في فرعيها النظري والتطبيقي (علم المصطلحات) المتفرع بدوره إلى مبحثين كبيرين آخرين. الأول: هو المبحث النظري أو النظرية العامة (G T T)

التراث العربي، وينضوي تحت لواء هذا النمط نوعان من المؤلفات:

- (1) - معاجم علمية محضة: ومن أهمها ما جاء في النبات والطب والأدوية المفردة والمركبة (صيدلة)، مثل:
  - (أ) كتاب الاعتماد في الأدوية المفردة لابن الجزر القيرواني (369هـ)
  - (ب) التنوير في الاصطلاحات الطبية لأبي منصور الحسن بن نوح القمري (ق 4هـ)
  - (ج) الرسالة الألواحية للشيخ الرئيس بن سينا (429هـ)
  - (د) التيسير في اللوااة والتدبير لعبد الملك بن زهر (557هـ)
  - (هـ) الجامع لمفردات الأدوية والأغذية لابن البيطار (646هـ).

(2) مؤلفات طبية ذات طابع معجمي .

وهي مؤلفات تتضمن في داخلها معجمات أو كنفائش أو مسرد مصطلحات معرفّة أو غير معرفة، ومن أهمها:

- (أ) القانون في الطب لابن سينا (-429هـ)
- (ب) كتاب المرشد في طب العين للغافقي الأندلسي (-595هـ)
- (ج) الهمد في الكحل المجرب لابن النفيس دمشقي (-687هـ)
- (د) الكافي في الكحل لخليفة بن أبي المحاسن الحلبي (ق 7هـ)
- (هـ) كشف الرين في أحوال العين لابن الأكفان (-749هـ)

تبين هذه المعاجم، التي هي غيضة من فيض، سعة التأليف المعجمي التراثي المختص وتنوعه مما يدعونا إلى ضرورة العودة إليه والاستفادة منه، خاصة وأن الكثير من هذه المعجمات قد صدر محققاً ومضبوطاً، مما يسهل الرجوع إليه، هذا فضلاً عن دقة المنهج الشمولية في تأليفها، إذ حافظ مؤلفوها على اتباع قواعد معجمية واضحة من حيث جمع المادة وترتيبها وتعريفها وما إلى ذلك مما يفتقر إليه الكثير من المعاجم المختصة في العصر الحديث.

[3. 2] المعجم المختص و علم المصطلح الحديث

كثرت التأليف المعجمي في العصر الحديث كثرة لا حدّ

واحدة أو أكثر، أو يكون معجما فنيا علميا ذا طبيعة تأليف خاصة سنتعرفها بعد قليل.

[3] منهج تأليف المعجم العلمي المختص

[1.3] القواعد الأساسية في تأليف المعجم العلمي المختص في صناعة المعجم العلمي المختص، يتعين اتباع جملة من القواعد العامة وأخرى خاصة قننتها مواصفات منظمة الإيزو الدولية وهي كثيرة ولا يكفي الوقت لعرضها. وسنقدم فقط باستعراض المبادئ الرئيسية التي تكاد تغيب تماما في إعداد المعاجم العلمية العربية المختصة الحديثة، وهي: جمع المادة المصطلحية. وتدوين المادة: من حيث الترتيب والتعريف، وملاحق المعجم المختص.

[1.1.3] جمع المادة المصطلحية: ويدخل في سياق

هذه المرحلة: مصادر جمع المادة، ومستويات المادة المصطلحية التي تم جمعها.

(1.1.1.3) مصادر الجمع: تعد هذه المرحلة الأهم في

مراحل التأليف المعجمي، إذ يتعين على المعجمي أو اللجنة المكلفة بإعداد المعجم أن تعنى بجمع المصادر التي تجرد منها المصطلحات والتعاريف وأن تعتمد على المصادر المنتقاة ذات الصلة بالموضوع مباشرة وعلى صدقية هذه المصادر وحجيتها في الموضوع. وقد تكون هذه المصادر قوائم مصطلحية ومعاجم مختصة ونصوصا وبنوك مصطلحات، كما تكون منشورات وثائقية كالتوصيلات والمواصفات والأدلة الصادرة عن هيئات التقييس الدولية والقطرية.

ويتعين على المعجمي أو اللجنة التي تقوم بتصنيف

المعجم المختص وضع ثبوت المصادر المختارة يكون عادة في شكل مجذبة قابلة للتعديل والإضافة كلما اقتضى الأمر، يلتزم بها في جمع المصطلحات وتوثيقها طوال مراحل إعداد المعجم.

(2.1.1.3) مستويات المادة المصطلحية

من القواعد المتبعة في تدوين مادة المعجم المختص اتباع

وموضوعه جزء من موضوعات علم المصطلح العام. كالبحث في المصطلحات من حيث مكوناتها ومفاهيمها ومناهج توليدها وتقييمها، أما الثاني: فهو المبحث التطبيقي العملي الذي ينضوي تحت لواء النظرية الخاصة لعلم المصطلح ويدخل في إطارها صناعة المعجم المختص أو (المعجمية المختصة) التي يدعوها البعض بـ (المصطلحاتية Terminography).

كما يدخل تحت لواء النظرية الخاصة، كما يذهب إلى ذلك هيلموت فيلبر، ما يلي: <sup>(11)</sup>

- جمع وتدوين المصطلحات المتصلة بمفاهيم حقل موضوعي ما.  
- تدوين البيانات المعجمية الخاصة (البيانات المصطلحية والبيانات المتصلة بها: مصطلحات، تعاريف، شروح، سياقات، علاقات مفهومية، المقابلات باللغات الأخرى.. الخ.  
- ترتيب الوحدات المصطلحية في المعجم المختصة وفي بنوك المصطلحات ومكانز التوثيق.

- دراسة المعاجم المختصة وعرض أقسامها وأجزائها.

وقد قطع المعجم العلمي المختص أشواطاً بعيدة في دقة التأليف وحرفته، ففي المنظمات الدولية المتخصصة كالمنظمة الدولية للتقييس يصنف المعجم المختص وفقاً لمجموعة من المواصفات والمقاييس بدءاً من مقياس الجذاذة التي يدون فيها المصطلح وبياناته وانتهاءً بخزنها في الحاسوب ومعالجتها واسترجاعها في شكل معجمات تقنية دقيقة.

ويضم المعجم المختص عادة رصيذاً مصطلحياً أكثر مما تضم القائمة المصطلحية المعروفة، <sup>(12)</sup> بيد أن الأهمية فيه لا ترجع إلى عدد مصطلحاته وإنما إلى النهج المعجمي المتبع فيه، من تعريف وتوثيق وتقييم، المقتر إلى عادة في السرد المصطلحي <sup>(13)</sup>.

وقد يكون المعجم المختص معجماً تقنياً (Technical dictionary)، على درجة عالية من الجودة والدقة، مقيساً بمعايير مضبوطة تلبية لمواصفات الإنتاج والتسويق، بلغة

تحقق هذه القاعدة مبدأ هاماً في علم المصطلح وهو جمع المصطلحات على أساس حقول المفاهيم، فالعمل في ضوء هذه القاعدة يكرّس حتماً وحدة حقول المفاهيم ومنظوماتها. وفي هذا الصدد، كان هيلموت فيلبير قد ميز بين نوعين من المعاجم المختصة: الأول ما يُعدُّ على هذا الأساس وتكون المصطلحات فيه مكيفة مفهوميًا (concept-oriented items) والثاني ما لا يكون كذلك ويقع تحت عنوان قواميس الترجمة المستعملة في الأغراض العامة.<sup>15)</sup>

### (2.2.1.1.3) المستويات اللغوية لمداخل المعجم

يراعى في جمع المادة المصطلحية كذلك المستويات اللغوية للمصطلح، فالمصطلحات تختلف لغوياً في مصادرها فثمة الأثيل والمشتق والمولد والمعرّب والدخيل والمنحوت والترجم حرفياً عن لغة أجنبية. ويختلف كذلك تركيبياً، فثمة المصطلح المفرد والمركب والجملة المصطلحية، وهي كلها على درجات من المقبولية والشيوخ والصدق. لذلك، فإن على المعجمي أن يراعي كل ذلك في جمع مصطلحات اللغة التي يمثلها (أي اللغة الهدف) وليس بالضرورة كل لغات المعجم إذا كان المعجم متعدد اللغات. فالمطلوب من الجهة التي تعد المعجم، فرداً أو لجنة، التقيد بمنهج محدد في اختيار المصطلحات العربية مبني على تدرّج في الاختيار والترجمة إلى العربية عند تعذر وجود المقابلات العربية للمصطلحات الأجنبية. من أجل ذلك، حددت المؤسسات المصطلحية، الدولية والعربية، مناهج اختيار المصطلحات وترجمتها، ومن ذلك التوصية (R 704) التي أصدرتها المنظمة الدولية للتقييس بعنوان (مبادئ التسمية) وتتضمن منهجية متكاملة يقتدى بها حديثاً في المنظمات العاملة في مجال المصطلحات كالإنفوتيرم. ومكتب اللغة الفرنسية بكيبك اعتماداً على التراتبية التالية: الاشتقاق فالتركيب فالاختصار والاختزال،

خطة واضحة في جمع مداخل المعجم يراعى فيها أمران مهمان، هما: علاقة المادة المصطلحية بموضوع المعجم، وتحديد المستويات اللغوية لمداخل المعجم.

### (1.2.1.1.3) علاقة المادة بموضوع المعجم.

تتطلب هذه القاعدة أن تكون المصطلحات، التي تم جمعها من مصادرها، وثيقة الصلة بموضوع المعجم دون أن تزاحمها الكلمات العامة وأشبه المصطلحات أو الجمل المصطلحية التي يمكن فكها إلى مصطلحات مركبة.

ومن تحصيل الحاصل القول إن سوء الجمع وعدم وجود خطة منهجية واضحة في اختيار المادة المصطلحية غالباً ما يقودان إلى تداخل مستويات الجمع وإلى ظهور مصطلحات كثيرة لا علاقة مباشرة لها بموضوع المعجم.

ولتفادي هذه الثغرة المعجمية، يتبع عادة في المؤسسات المصطلحية الدولية كالمنظمة الدولية للتقييس ومكتب اللغة الفرنسية التابع للحكومة الكندية بكيبك (O L F) قاعدة عمل متضمنة في التوصية (R 919) الصادرة عن الإيزو يتلافى بها الجمع العشوائي لمداخل المعجم ومقابلاته الأخرى سعياً إلى تحقيق مبدئين معجميين مطلوبين، هما: التماسك والاتساق في متن المعجم. وتنص التوصية على ضرورة إعداد صُنافاً لموضوعات المعجم ومفاهيمه الأساسية تُرتَّب ترتيباً علائقياً طبقاً لموضوعات المعجم الفرعية بحيث يتم جمع مصطلحات كل فرع وفقاً لعلاقته بتلك الفروع.<sup>14)</sup>

يُعبّر عن هذه الصُناف في اللسانيات الحديثة بما يسمى (شجرة الميدان arbre de domaine) التي ينبغي أن تشمل موضوعات المعجم الرئيسية والفرعية، والمصطلحات (أي المفاهيم النوعية) التي تندرج تحت كل موضوع بحسب العلاقات فيما بينها، على أن يعزى كل مصطلح في متن المعجم إلى الفرع الذي ينتمي إليه.

مشكلات كثيرة معروفة.

ومن النتائج السلبية للترتيب الألفبائي لمصطلحات المعجم بعثرة المصطلحات المنتمية لمادة لغوية واحدة تحت حروف المعجم وهدم وحدة الحقل المفهومي الواحد. السبب الذي حدا بالمعجميين إلى تضمين معاجمهم كشافات (أو فهارس) لجذور الألفاظ تذكر فيها المصطلحات العربية الواردة في متن المعجم، مجددين بذلك ولاءهم التقليدي للترتيب الجذري الذي يناسب كثيراً المعاجم العربية اللغوية. كما يذهب معظم المعجميين إلى إعداد كشافات ألفبائية لمصطلحات اللغات المقابلة للغة المدخل، تضمن في نهاية المعجم لتسهيل العودة إلى المصطلحات غير المدخلة.

### (2.1.2.1.3) - الترتيب المفاهيمي

يتخذ الترتيب المفاهيمي في المعاجم المختصة نمطين أساسيين هما: الترتيب الموضوعي المعتمد على التصنيف وهو ترتيب مفاهيمي جزئي، والترتيب المفاهيمي الكلي المهيكل وفقاً للعلاقات القائمة بين مفاهيم وحدات المتن المعجمي.

يرجع الترتيب المفاهيمي الجزئي إلى نظام تأليف معاجم الموضوعات العربية القديمة، الذي ظل معمولاً به مع شيء من التطوير، في العصر الحديث. فمعجم المصطلحات الجغرافية (مثلاً) قد تصنف مصطلحاته تحت فروع عديدة مثل: الجيومورفولوجيا، والجغرافية المناخية، والجغرافية الاقتصادية، وجغرافية العمران، والجغرافية السياسية، والخرائطية، والجغرافية العملية، والجغرافية التاريخية، والسلالات البشرية، والأنثروبولوجيا الاجتماعية الخ، مع ترتيب المصطلحات ألفبائياً أو غيره تحت كل فرع (18).

أما الترتيب المفاهيمي الكلي فهو أحدث أنماط الترتيب في المعاجم المختصة، وغالباً ما يستعمل في المعاجم المصنفة التقنية التي تعدها هيئات التقييس القطرية والدولية

فتحوير المعنى (بالمجاز)، فالابتكار، وأخيراً الاقتراض من اللغات الأخرى.<sup>(16)</sup> وفي المجال المصطلحي العربي فإن مستويات الوحدات المصطلحية قد تحددت بالتدرج الذي أقره مجمع اللغة العربية بالقاهرة وورد في وثيقة (ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية الجديدة) التي عقدها مكتب تنسيق التعريب (1981)، وفقاً لما يلي:<sup>(17)</sup>

(أ) تفضيل المصطلح التراثي إذا كان معبراً عن المفهوم المصطلحي في مجال البحث.

(ب) ترجمة المصطلح الأجنبي دلالياً عند تعذر وجود مصطلح عربي مقابل، أو اللجوء إلى الاشتقاق إذا كان للمفهوم المصطلحي الجديد مادة لغوية قريبة من معنى المصطلح الأجنبي في اللغة العربية.

(ج) استعمال المجاز - (د) النحت والتركيب المزجي

(هـ) عند تعذر هذه الوسائل، يلجأ إلى التعريب اللفظي وفق قواعد العرب القدامى في ذلك.

[2.1.3] تدوين المادة المصطلحية: تشتمل هذه

المرحلة على خطوتين هامتين هما: ترتيب المداخل وتعريفها.

### (1.1.2.1.3) ترتيب مداخل المعجم

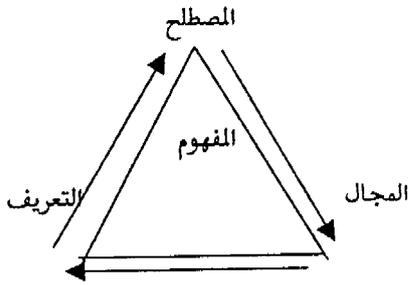
#### الترتيب الألفبائي:

يعد الترتيب الألفبائي أكثر طرائق الترتيب المعجمي شيوعاً في العصر الحديث سواء كانت هذه المعاجم أحادية اللغة أو متعددها. وقد يكون الترتيب الألفبائي عربياً إذا كانت مداخل المعجم المختص بالعربية، أو أجنبياً إذا كانت مداخله بلغة أجنبية. ويرجع شيوع هذا النوع من الترتيب إلى سهولة استعماله وذلك بمراعاة حروف المصطلح كلها سواء أكان مفرداً أم مركباً، وإلى اليسر الذي يمنحه في ترتيب المصطلحات العربية والدخيلة، جنباً إلى جنب مع المصطلحات العربية التي يلاقي ترتيبها بطريقة الجذور

مرتبط بتحديد سمات التصور (المفهوم) وبالخصائص الأساسية للمسمى ذات الصلة الوثيقة بعملية تعرف التصور في إطار منظومة تصويرية معينة، بل ويلزم اختيار الخصائص المميزة وفقاً لمآمتها منظومة التصورات. فخاصية مفهوم السمكة مثلاً يشمل مجموعة من الخاصيات هي: حيوان/ فقري يعيش في الماء/ زعنفي.<sup>(21)</sup> وهو عند هيلموت فيلبر (صيغة لفظية تصف مفهوماً ما بواسطة مفاهيم أخرى ذات علاقة مميزة عن غيره من المفاهيم التي تقع في مجاله. وتحدد موقعه في المنظومة المفاهيمية).<sup>(22)</sup>

تعني هذه التعريفات أن التعريف المصطلحي ينبغي أن يلي أربعة شروط هي:

- (أ) تحديد المجال المعرفي للمصطلح.
  - (ب) تحديد علاقة المصطلح بالمصطلحات الأخرى المتعلقة به.
  - (ج) المصطلح ينبغي أن يُعرّف مفهوماً.
  - (د) الانطلاق من المفهوم لتحديد المصطلح وليس من المعنى العام، أي البدء بتعيين المفهوم لتسمية مصطلح ما.
- ويمكن تمثيل الأركان الأربعة في علاقتها بالتعريف المصطلحي بالمثلث أدناه.



[3.1.3] ملاحق المعجم المختص

تعد ملاحق المعجم أحد الأجزاء الأساسية للمعجم المختص ومعرفة جوهرية وتضم الأدوات الكاملة للمعجم وهي: المقدمة والفهارس والكشافات الألفبائية والجداول واللوحات التي تشتمل على بيانات ومختصرات ورموز وأسماء أعلام مما يتعلق بمتن المعجم وأية صور إيضاحية<sup>(23)</sup>. وتحتل مقدمة المعجم أهمية قصوى، بين تلك الملاحق، يتعين وجودها في بداية المعجم للتعريف بـ:

كالمنظمة الدولية للتقييس. إن أساس التأليف في هذا المعجم يقوم على وضع المصطلحات بحسب العلاقات القائمة بينها منطقياً أو وجودياً، بترقيم معين كالترقيم العشري الدولي (U D C). وفي كل الأحوال فإن هذا النوع من المعاجم غالباً ما يُذيلُ بكشاف ألقبائي تذكر فيه المصطلحات مصحوبة بأرقام الصفحات أو أرقام المفاهيم الواردة في متن المعجم. ومن أفضل المعاجم الأجنبية المرتبة مفاهيمياً معجم شلومان المؤلف بست لغات (1920-1930) ومعجم فوستر التقني.

### (2.2.1.3) تعريف المداخل المعجمية:

يعد تعريف المصطلحات أكد سمات المعجم المختص. وبدون ذلك يظل المعجم محدود الفائدة أقرب إلى المسرد منه إلى المعجم. ويؤكد علماء المصطلح المحدثون أن التعريف المصطلحي يحقق ثلاثة أمور ضرورية للمصطلحات، هي:

(أ) وضع المصطلح في موضعه الحقيقي من بنية المعرفة، مما يؤدي إلى فهم مقصده (Intention)، وهو ما يسمى بالتعريف المصطلحي.

(ب) تثبيت المعنى الخاص بالمصطلح، وهو ما يسمى بالتعريف المقصدي أو (التعريف بالقصد) المستعمل من طرف المختصين.

(ج) إعطاء غير المتخصص درجة معينة من فهم المصطلح وهو ما يدخل في إطار التعريف الموسوعي.

يختلف التعريف المصطلحي، وهو أفضل أنواع التعريف في مجال المعاجم المتخصصة، عن التعريف اللغوي العام، فهو يتسم بالدقة والإيجاز اعتماداً على مبدأ الترتيب التدريجي للسمات الدلالية التي تمكن من تحديد المصطلح في إطار مجموعة من العلاقات ومبدأ حصر العناصر السياقية المكونة لمرجعه أي لمسمى المصطلح.<sup>(20)</sup>

فالتعريف المصطلحي كما يتصوره ولفجانج نيدويستي

الكثير من الأمور المطلوبة في مرحلة جمع المصطلحات.

وفي الواقع، فثمة العشرات من المعاجم العربية الصادرة إما بإشارات مقتضبة عامة إلى المصادر التي اعتد بها في جمع المادة، وإما بإغفال ذلك على الإطلاق، ومنها للأسف بعض المعاجم الصادرة عن مكتب تنسيق التعريب التي تكتفي بإشارات عامة عن مصادر مصطلحاتها.

(2) مشكلات انتماء المادة المصطلحية إلى موضوع المعجم.

يترتب على عدم استيفاء مجذبة مصادر المعجم، كما ونوعاً، وعلى عدم تصنيف المصطلحات في مجذبة أخرى تبعاً لتفريعات المعجم أو لصنافة مفاهيم رئيسية المشكلات الملحوظة التالية:

(أ) تسرب الكثير من الكلمات العلة وأشباه المصطلحات إلى متن المعجم.

(ب) غياب الكثير من المصطلحات المطلوب جمعها، من متن المعجم.

(ج) عدم وجود انسجام في المتن المصطلحي لسفروع موضوع المعجم، إذ يرجع عدم التناسق هذا إلى طريقة الجمع وإلى نوع المصادر التي اتخذها الباحث المعجمي عدة له في إعداد معجمه المختص. وقد تغيب فروع بكاملها من متن معجمه مما يفقده تكامل الوحدة العضوية المتوخاة في أي معجم علمي مختص.

(3) تضارب المستويات اللغوية للمصطلحات العربية.

ومما يلاحظ على المعجم العربي المختص، كذلك، عدم وجود سياسة واضحة لدى مؤلفه في ترجمة المصطلحات واختيارها واشتقاقها وما إلى ذلك من وسائل وضع المصطلحات المتبعة في المجامع اللغوية والعلمية العربية. ولهذا، نرى البعض يسارع إلى التعريب اللفظي أو إلى ترجمة المصطلحات بدلالاتها الحرفية قبل التيقن من وجود بدائل عربية أصيلة لها في المؤلفات المعجمية الأخرى. وربما جاء هذا التسرع إما لجهل البعض بالمصادر العربية الأصيلة وإما ليقينية لا تستند إلى حجة بأن التعريب والتدخيل والتحت في بعض العلوم أولى من غيرها من وسائل الوضع الأخرى، فنرى هؤلاء يصوغون ما غث وسمين من المصطلحات.

(أ) الهدف من تأليف المعجم ودواعيه للذين يوضحان فئة المستعمل والموضوع وعدد مصطلحات المعجم.

(ب) المصادر المستعملة في المعجم

(ج) موضوع المعجم وتفرعاته ومفاهيمه الرئيسية.

(د) المنهج الذي اتبعه المؤلف في تأليف المعجم.

(هـ) الطرائق المستعملة في استعمال رموز التدوين والأقواس والفواصل وما إلى ذلك.

(و) الملاحق التي أدرجها المؤلف في نهاية المعجم، وبيان مدى الاستفادة منها.

[4] إشكالات المعجم العلمي العربي المختص منهجاً

ومصطلحاً

هناك إشكالات واضحة خطيران يعتريان المعجم العلمي العربي المختص، الأول يتعلق بقواعد التأليف المعجمي، والثاني بالمصطلحات ذاتها داخل المعجم انطلاقاً من مبادئ منهجية وضع المصطلحات وتوحيدها التي هي محور هذه الندوة.

[1.4] إشكالات المعجم المنهجية

من الواضح لدى تتبع الحركة المعجمية المختصة في الوطن العربي أن إعداد المعاجم المختصة الحديثة يكتنفه العديد من الإشكالات بالنظر إلى القواعد المعجمية التي ذكرناها، ومن أهم هذه الإشكالات ما يلي:

[1.1.4] إشكالات الجمع

تبرز هذه الإشكالات في القضايا التالية:

(1) مصادر الجمع: إذ يلاحظ على كثير من المعاجم العلمية المختصة غياب أي إشارة إلى المصادر التي استعملت في جمع اللغة للمصطلحية، وإن حدث ذلك فتما يحدث عشوائياً، بمعنى غياب البدائل المنهجية العلة في انتقال المصادر الحديثة والحجة والوثائق الضرورية للعمل وإمكان اللجوء إلى بنوك المصطلحات الدولية التي يمكن أن تمد الباحث بالعلوم المصطلحية الضرورية المساعدة في التوثيق والتقييم المصطلحيين. يترتب على هذا، أن المادة المصطلحية المجموعة قد لا تكون متكاملة ومتسلسلة وربما أعوزها

المفاهيم في المعجم المختص.

وثمة تعريفات في المعاجم العربية المختصة المعرفة هي ضرب من إشكالات التعريف ومنها (التعريف الترادفي) بمعنى تعريف المصطلح العربي بمرادف يوضع بين قوسين ظنا من المؤلف بأن هذا المرادف كاف للتعريف بالمصطلح الأساسي.

وهناك كذلك (التعريف بالترديد) أي التعريف بالمصطلح تعريفا نسخيا وإعادة شرح لفظه الأصلي بعبارة مماثلة كقولنا في (مرض التهاب اللثة) بأنه (التهاب اللثتين) وكفى، وفي (مرض ذات الرئة) بأنه (تضخم نسيج الرئة)، و(غدانسي) بأنه (الشبيه بالغدي) و(قنزعة عظم الكاحل) بأنه (العظم القنزعي)<sup>(25)</sup> وهكذا.

#### (2) غياب ملاحق المعجم

تعد ملاحق المعجم المختص كما قلنا من بين الوسائل التعريفية الهامة، مثل المقدمة وفهارس مصطلحات المعجم غير المدخلية، وكشافات الرموز والمختصرات وأسماء الأعلام والجداول والصور وغير ذلك. والواقع أننا غالبا ما نكتفي بالقليل منها في معاجمنا العربية المختصة، بل والأدهى من ذلك أن كثيرا جدا من المعاجم الصادرة لا تشتمل على مقدمات التي هي المكان الوحيد لذكر المنهج المتبع في إعداد المعجم، ولا حتى على قائمة مصادر المعجم مما يعد من بدهيات التأليف المعجمي.

#### [2.4] إشكالات المصطلحات

فقد يحتاج الباحث المعجمي إلى ترجمة بعض المصطلحات الأجنبية التي ليس لها مقابلات عربية، من هنا تكون حاجته ماسة إلى اتباع منهجية موحدة في ترجمة المصطلحات، وربما اختيارها إذا كان لها مرادفات نتيجة الترجمات السابقة. وعند اكتمال المادة المعجمية يجد المعجمي ذاته، مرة أخرى، أمام مطلب منهجي مصطلحي أعمق من مفهوم مبادئ المنهجية الموحدة، أي الحاجة إلى منج موحدة في التقييس بنظام رياضي إحصائي يسري على المصطلحات وعلى سائر مراحل إعداد المعجم، مما يتطلب منه بدءا أن يضع في جملة مصادره الأدلة الخاصة بالتقييس إضافة إلى أصول الحرفة المعجمية التي ينبغي

والواقع أن هناك معاجم علمية شخصية رائدة ومحاولات لا غبار عليها مثل (معجم العلوم الطبية والطبيعية) لمحمد شرف (القاهرة: 1924)، و(معجم الحيوان) لأمين المعلوف (القاهرة: 1932)، و (معجم الألفاظ الزراعية) لمصطفى الشهابي (القاهرة: 1957)... الخ، لكن هذه المعاجم الرائدة لم تتخذ للأسف نبراسا في العمل المعجمي المصطلحي على الوجه المأمول.

#### [2.1.4] إشكالات التدوين

##### (1) إشكالات تعريف المصطلحات

يعد تعريف المصطلحات، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، أهم سمات المعجم المختص، وبدونه يظل المعجم ناقصا قليل الجدوى مما يجعله في دائرة المسارد المصطلحية لا المعاجم المختصة. فالتعريف ميزة أساسية من ميزات المعجم المختص، كما أن الملاحق والصور ونظم الإحالة فيه كلها طرائق في التعريف بضمون المعجم. والتعريف المصطلحي هو أهم أنواع التعريف وأفضلها لأنه التعريف الذي يمكن من تفسير مقصد المصطلح ومرجعه وسماته الدلالية في إطار من العلاقات المتبادلة بين المصطلح وسواه من المصطلحات. ولأنه العنصر الأصعب في منظومة تأليف المعجم المختص فإن العديد من مؤلفي المعاجم غالبا ما يتجاوزونه، مما يؤدي إلى إسقاط أهم خصائص المعجم المختص. إن معظم ما يصدر، مما يسمى معاجم مختصة في الوطن العربي بما في ذلك معاجم مكتب تنسيق التعريب، لا يعدو أن يكون مسارد أو كشافات أو فهارس نظرا لغياب التعاريف فيها وافتقارها ثانيا إلى منهج متكامل في التأليف المعجمي.

وثمة أنواع أخرى من التعريف تسمى (تعريف مصاحبة) للتعريف المصطلحي، ومنها (التعريف الإحالي) أي تعريف المصطلح بإحالة معناه على معنى مصطلح آخر في موقع آخر من المعجم لعلاقة دلالية واضحة بين المصطلحيين، كأن يذكر مصطلح (حكم مطلق) ويحال بعد ذلك على مصطلح آخر مثل (استبدادية مطلقة) في مجال القانون<sup>(24)</sup>. مثل هذا قليل الاعتداد به في معاجمنا المختصة مع أنه ضروري لاستكمال منظومات

أن يتوفر عليها. ونظرا لغياب هذه المفاهيم المنهجية الموحدة فقد أمكننا رصد الإشكالات للصلحية التالية في متون المعاجم المتخصصة:

#### [1.2.4] إشكالات صوتية

هناك إشكالات صوتية لافتان للنظر في المعجم العلمي العربي المختص، هما: (1) مشكلة إلتعريب اللفظي على مستوى الألفاظ والأصوات (أو الحروف) الصامتة والصائتة. تطغى هذه الظاهرة بإشكالاتها المؤرقة على ما عداها من إشكالات صوتية، في المعاجم العربية المختصة القديمة والحديثة. فنجد سيويوه مرورا بشهاب الدين الخفاجي وأبي منصور الجواليقي وغيرهم من لغويين ومعجميين وانتهاء بمحاولات مجمع اللغة العربية بالقاهرة التي سعى من خلالها إلى طرح العديد من الحلول لهذه الظاهرة، فإن هذه الظاهرة ما برحت تضح بسلبياتها الخطيرة في مختلف المعاجم العلمية العربية المختصة.

لقد وضع المجمع القاهري منهجية لتعريب الأصوات اللغوية منذ السنوات الأولى لنشأته (1936) ثم أتبعها بملاحق أخرى، لكنها في الحقيقتي، لا تكاد تجد من يطبقها تاملون هذه الأصوات اللغوية الصامتة (V) الذي يعرب جيما وغينا وقافا وكافا، والصامت (V) الذي يعرب فاء بثلاث نقط وياء... وهلم جرا.

(2) مشكلة النحت الصوتية. إن النحت بوصفه وسيلة غير مرغوب فيها في صوغ المصطلحات لأسباب لا تخفى على الجميع، يظل هو الآخر نهيا لإشكالات صوتية ناجمة عن طريقة صوغ النحوت بلول لا يقبله النظام الصوتي للغة العربية، سواء على مستوى التركيب، أو على مستوى نطق الأصوات. وتعتقد أن هذين العاملين إضافة إلى العمل الدلالي في المنحوتات وراء إخفاق النحت في أن يشكل وسيلة ملائمة في صوغ المصطلحات.

لننظر في هذه المنحوتات في المجال الطبي وتتأمل مدى مجافاتها لمخارج نطق الأصوات في جهاز النطق البشري، ومخالفتها للنظام المقطعي في اللغة العربية: (27)

اقزهداب: أي التهاب القرنية والهدابى

اعظمحاق: أي التهاب عظمي سمحاقى

اظهرحام: أي التهاب ظهارة الرحم

اظهخصاي: أي التهاب ظهارة الخصية

امحطحال: التهاب ما حول الطحال

#### [2.2.4] إشكالات صرفية

(1) إشكالات استعمال الصيغ الصرفية: وهي كثيرة بعضها يرجع إلى سوء تقدير طبيعة الدلالة ونوعها في المرجع الذي يعبر عنه المصطلح، نحو فاعل وفاعلة وفاعول وفعالة وفعلة ومفعلة ومفعالة كلها تطلق للدلالة على (الحاسوب) فيقال حاسب وحسبة وحسوب وحسبة وحسبه ومحسبه ومحسابة وهلم جرا.

ومن أكثر هذه الصيغ إثارة للبس صيغ أسماء الآلة التي تتبادل المواقع في التعبير عن المادة الواحدة بشكل لا يقبله علم الدلالة.

(2) اللجوء إلى التراكيب والشروح مع وجود صيغ صرفية

محددة. ومن ذلك:

(أ) صيغة (مفعلة) السببية لإفادة الدلالة السببية (مسبب

الشيء أو مكونه أو مولده) استعير عنها في المعجم الطبي الموحد الصادر عن اتحاد الأطباء العرب بشرح مصطلحية في ترجمة العديد من المصطلحات الأجنبية، نحو: (28)

adipogenous : مكون الشحم / nephrogenic : مكون كلوي

osteogen : مكون العظم.... الخ.

وكان الأحرى أن يوضع بدلا من هذه الشروح على

التوالي: مشحمة ومكلوة ومعظمة.

(ب) صيغة (افتعال) القياسية التي أقرها مجمع اللغة

العربية سابقا في ترجمة المصطلحات الطبية الدالة على الالتهاب

وتنتهي باللاحقة (itis) في الإنجليزية هذه الصيغة لم يلتزم بها،

ويعد بعض المعجميين إلى وضع شروح بدلا منها، نحو: (29)

gastritis : التهاب المعدة / hepatitis : التهاب الكبد

carditis : التهاب القلب

وكان يمكن صوغ المصطلحات بحسب الصيغة (افتعال)

على الشكل التالي: (امتداد، اكتباد، اقتلاب).

ويبدو لي أن مجمع اللغة العربية نفسه الذي أقر هذه الصيغة قد وقع في المحذور وانتهك القاعدة المذكورة في صوغ العديد من المصطلحات الشبيهة في مثل: (30)

(Squamous blepharitis) : التهاب الجفن القشري

(Keratitis) : التهاب القرنية

وكان الأولى أن يقال بحسب الصيغة القياسية اجتنان قشري، واقتران.

(3) عدم مراعاة التطابق الصرفي الاشتقاقي على امتداد

حروف المعجم في التراكييب المصطلحية.

#### [3.2.4] إشكالات دلالية

ومن هذه الإشكالات وهي كثيرة في المعجم العلمي للختص:

(1) عدم المطابقة الدلالية بين المداخل الأجنبية ونظائرها

العربية، ويكون الإشكال أكبر عند إعداد معجم متعدد

اللغات حيث تتعذر المطابقة الدلالية بين لغات المعجم.

(2) عدم التعامل مع المفهوم المصطلحي الذي يختلف عن الدلالة

في اللسانيات الحديثة وفي علم المصطلح، فلفظة ما قد تعدد

دلالاتها بينما المصطلح يعبر عن مفهوم واحد، والمفهوم لا

يسمى إلا بمصطلح واحد.

(3) إغفال نظرية حقول للفيلجيم في حصر المصطلحات وتوطينها، الأمر الذي

يقضي حتماً إلى إهمال الكثير من المصطلحات وإدخال ما لا يمت

إلى المعجم بصلة مباشرة.

(4) اللجوء إلى الترجمة الحرفية قبل التحقق من وجود مقابلات

عربية أصيلة، مما يقود إلى تعدد الترجمات والترادف

المصطلحي.

(5) كثرة المترادفات في المعجم العربي المختص للدلالة على

مفهوم واحد.

(6) تعدد معاني المصطلح الواحد في الموضوع الواحد.

#### [5] خاتمة

ولتفادي هذه الإشكالات، التي أفضنا نسبياً في طرحها، فإن الضرورة تقتضي حتماً توحيد وإقرار منهجية واحدة لوضع المصطلحات واختيارها وترجمتها. ومنهجية معجمية موحدة في إعداد المعجم العلمي للختص، بالبناء على ما ورد من منهج علمية حديثة في المؤسسات المصطلحية الدولية شريطة اللجوء إلى التقنيات الحاسوبية المتطورة التي تساعد في تحقيق هذا الغرض خاصة في مجالي التوثيق والتقييس.

وأختم هنا بالإشارة إلى ندوتين عقدهما مكتب تنسيق

التعريب لتحقيق بعض من هذا الهدف: الأولى بالرباط (1981)

تحت عنوان: (توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية

الجديدة)، والثانية في رحاب مجمع اللغة العربية الأردني

(1993) بعنوان (تطوير منهجية وضع المصطلح العربي وبحث

سبل نشر المصطلح الموحد وإشاعته). وكان من ضمن ما جاء في

الندوة الثانية، اقتراح منهجية لتوحيد المصطلحات تقوم على

أربعة عناصر هي (31):

(1) الاطراد والشيوع

(2) يسر التداول (قلة حروف الكلمة الواحدة)

(3) الملاءمة (تفرع المصطلح إلى ميادين مختلفة)

(4) التوليد (كثرة الاشتقاق من المصطلح).

والحال، فإن هذه المنهجية إذا ما طبقت بمقاييس

عمل محددة وبمنهجية حاسوبية موحدة يمكن لها أن

تشكل نقطة انطلاق جيدة لتوحيد المصطلحات العربية

في العصر الحديث.

وما التوفيق إلا بالله،

والسلام

هوامش

ينظر كذلك:

محمد رشاد الحمزاوي، المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنظيمها، ص 61 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1986).

(1) CH. Galnski , ISO / TC 37.

مؤتمر التعاون العربي في علم المصطلح (أسمو، أنوربي، إنفوتيريم) تونس:

10-7 يونيو/ حزيران 1986.

- (أنظر: توصية المنظمة الدولية للتقريب (R 1087) المعهد القومي التونسي للوصافات والتنمية الصناعية (تونس: 1986)).
- (14) المنظمة الدولية للتقريب، التوصية (R 919)، ص 10-11.
- (15) H. Felber, op. Cit. P. 239.
- (16) Guy Rondeau , op, cit, P. 20.
- (17) اللسان العربي، ع 39 (يوليو/حزيران 1995)، ص 339-341.  
ينظر كذلك:
- مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، ص 93 (دمشق: 1965)، ط 2 مزيد ومنقحة.
- (18) كئثال ينظر في:
- المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم، المصطلحات الجغرافية (القاهرة: 1965) 138 صفحة.
- محمود مصطفى الديماطي ومحمد عبد الجواد، معجم المصطلحات الزراعية (القاهرة: 1960) 70 ص، مصور.
- (19) A. Rey, La Terminologie : Noms et Notions, P.40.  
- J. Sager OP. Cit, P. 48.  
- Roxana Sinielnikoff, The Flow of Latest Technical Terminology, Neoterm, Word Specialized Terminology, N° 21-24, P.85
- (20) A. Rey, Op.cit,P. 42.
- (21) ولنجانج نيدوبيتي، الدلالية والتصورية، اللسان العربي، ع 29، ص 121-122.
- (22) H. Felber, Op. Cit. P. 136.
- (23) Idem, Ibid, p, 239.
- (24) عبد الواحد كرم، معجم للمصطلحات التقنية، ص 43 (بيروت: 1987).
- (25) J. Sager, Op, cit,P. 42.
- والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (مكتتب تنسيق التعريب). معجم مصطلحات علم الحيوان، ص 7، ص 21 (بغداد، 1976).
- (26) J. Sager, Idem, Ibid, P. 123-128.  
A. Rey, Op, cit, P. 21.
- (27) أمل العلمي، الاصطلاح الطبي من التراث إلى المعاصرة، اللسان العربي، مج 43 (1997)، ص 139-143.
- (28) اتحاد الأطباء العرب، المعجم الطبي الموحد (إنجليزي-عربي) (بغداد: مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1978).
- (29) م. ن.
- (30) مجمع اللغة العربية، مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها المجمع، مج 9 (1965) ص 71، ص 77.
- (31) هذه المنهجية المقدمة بمناسبة الذكرى وافقت عليها ندوة (تطوير منهجية وضع المصطلح العربي وبحث سبل نشر المصطلح الموحد وإشاعته) عمان (1993)، باقتراح تقدم به الباحث التونسي الأستاذ محمد رشاد الحمزاوي الذي كان قد ألف كتاباً في هذا الموضوع بعنوان: المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنظيمها (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1986).
- (2) H. Felber, Terminology Manual (Infoterm) P. 15-21, Paris (1984).
- (3) قامت المنظمة العربية للوصافات والمقاييس بالتعاون مع المعهد القومي التونسي للوصافات والتنمية الصناعية بترجمة التوصيات المذكورة ووزعت، في هيئة مواد مرقونة على الآلة الكاتبة، على مراكز مصطلحية عديدة (تونس: 1986)
- (4) المصدر نفسه.
- (5) Juan Sager, A practical course In Terminology processing, P. 55-58. Amsterdam / Philadelphia, 1990.  
ينظر كذلك:
- Alain Rey, La Terminologie z Noms et Notions, P. 24-40, Paris (1979).
- (6) Guy Rondeau , Introduction à la Terminologie ,P.19 (Deuxième editions) gaëtan morin éditeur, Quebec, Canada (1984)
- (7) ينظر:
- علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعجم، ص 46 (الرياض: جامعة الملك سعود، 1991)
- (8) لقد أحصى أحمد الشراوي إقبال في مصنفه (معجم المعجم) من هذا السؤال الفنية ثلاثية وأربعين رسالة وردت تحت ثلاثة وعشرين موضوعاً.  
ينظر:
- أحمد الشراوي إقبال، معجم المعجم (تعريف بنحو ألف ونصف ألف من المعجم العربية التراثية) (بيروت: طر الغرب الإسلامي، 1987)
- (9) محمود سليمان ياقوت، معجم الموضوعات في ضوء علم اللغة الحديث، ص 33 وغيرها (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1994)
- (10) الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد، فقه اللغة وسر العربية تح: سليمان سليم البواب، ص 148، (دمشق: دار الحكمة، 1989).
- (11) H. Felber, Terminology Manual, P. 189-190, 189-290. والتوسع تطلب (الفصول 3-7) من كتاب ساجر:  
A Practical course in Terminology processing
- (12) تمثل قائمة المصطلحات، التي قد تكون صغيرة أو كبيرة: مصطلحات قطاع معين من العلوم، مرتبة ترتيباً ألفبائياً ومصحوبة بالتعريفات، وتكون المصطلحات فيها بلغة واحدة أو أكثر، ومن ذلك ما ينشره مجمع اللغة العربية بالقاهرة تبعاً بعنوان: مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها المجمع.
- (13) المسرد المصطلحي بحسب تعريف المنظمة الدولية للتقريب هو: القائمة المصطلحية التي تقدم سرداً محدود المصطلحات تنتمي إلى ميدان علمي ما وتكون مصحوبة بمقابلاتها في لغة واحدة أو أكثر. ولا تحتوي هذه القائمة على تعريفات.